DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

HIKAMA

دورية محكمة تعني بالإدارة والسياسات العامة
A Peer-Reviewed Journal of Public Administration & Public Policy

الدليل الإرشادي لإعداد أوراق السياسات

المحتويات

ورقة السياسات لدى حِكامة 3

أولاً: بنية ورقة السياسات 3

ثانيًا: ضوابط كتابة ورقة السياسات 5

"حِكامة" هي دورية علمية مُحكَّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، وقد دأبت منذ تأسيسها، عام 2020، على نشر الدراسات المتخصصة في مجاليَ السياسات العامة والإدارة العامة. وتستهدف هذه الدورية الباحثين والأكاديميين وصُنّاع القرار، والعاملين في مجالات الحوكمة وصُنع السياسات العامة وتنفيذها، فضلاً عن المسؤولين والخبراء في القطاعين العام والثالث، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بقضايا الحوكمة وتطوير الإدارة العامة.

يضم هذا **الدليل الإرشادي** مجموعةً من القواعد والمعايير الأساسية التي تُساعد الباحثين على إعداد أوراق السياسات المخصصة للنشر في دورية "حِكامة". وتأمل الدورية أن يُسهم هذا الدليل في إرساء أسلوبٍ تحريريٍّ موحَّدٍ وواضح بشأن إعداد هذا النوع من الأوراق، على نحو يعزز جودة المخرجات البحثية واتساقها مع معايير النشر الأكاديمي المعتمدة.

ورقة السياسات لدى حِكامة

ترتكز فلسفة أوراق السياسات لدى دورية "حِكامة" على جَعْل المواطن في مركز عملية صنع القرار، بطرائق تُعزّز قِيَم العدالة والمشاركة والكفاءة والمساءلة والشفافية، وتُرسّخ مفاهيم المصلحة العامة والمسؤولية المجتمعية.

وتستهدف "حِكامة"، من خلال نشر أوراق السياسات، تسليط الضوء على القضايا العملية في مجاليَ السياسات العامة والإدارة العامة في العالم العربي، عبر قراءاتٍ تحليليةٍ تنطلق من معطياتٍ واقعيةٍ، وتُسهم في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. وتعتمد هذه الأوراق في تحليلاتها على البيانات والأدلة الموثوقة، وتتناول القضايا المتصلة بالسياسات القائمة أو المطروحة للنقاش في الأطر الحكومية والتشريعية، وتُجري كذلك مقارناتٍ بين البدائل الممكنة، وتُقدّم توصياتٍ عمليةً ومُبرَّرة تستند إلى تقييماتٍ تدعم عملية اتخاذ القرار. وتُولي الدورية اهتمامًا خاصًّا بأوراق السياسات ذات الطابع النقدي البنّاء، التي تستهدف تعميق النقاش المتعلق بسُبل تحسين فاعلية الإدارة العامة والسياسات العامة في العالم العربي، على نحو يسهم في تطوير الممارسات المؤسسية وتعزيز جودة الحكم الرشيد.

أولًا: بنية ورقة السياسات

تتضمن ورقة السياسات ما يلي:

1. **العنوان**: ينبغي أن يُكتب باللغتين العربية والإنكليزية، وأن يكون واضحًا، ومباشرًا، ودالًّا على جوهر الورقة والقضية التي تعالجها أو الحل السياساتي المقترح. ويُفضَّل أن يكون مُوجزًا (أقلّ من عشر كلمات).

2. **الملخص**: يُكتب باللغتين العربية والإنكليزية، في حدود 125 كلمة بالنسبة إلى كل لغة، ويكون بصياغة دقيقةٍ ومباشرةٍ وشاملةٍ لأفكار الورقة ومضامينها الجوهرية. ويُستهل الملخص بعرضٍ موجزٍ وواضحٍ للمشكلة، أو القضية الرئيسة التي تتناولها الورقة، تليه أهم النتائج وأبرز التوصيات العملية الموجهة إلى صنّاع القرار والجهات المعنية.

3. **الكلمات المفتاحية**: تُكتب بعد كل ملخص بلغته، وهي تراوح بين أربعٍ وستّ كلماتٍ بالنسبة إلى كل لغة، ويجب أن تُختار بعناية بحيث تعبّر بوضوح عن مجال الورقة البحثية، والموضوعات والمحاور أو المؤسسات التي تتناولها الورقة.

4. **المقدمة**: تعرض المقدمة موضوع الورقة والقضية التي تعالجها، وتبرز أهميتها، وأسباب تناولها في التوقيت الراهن تحديدًا، وذلك مع تحديد أهداف الورقة، ونطاقها، فضلًا عن التشخيص الأوّلي للقضية المعروضة ومبررات تناولها من منظورٍ سياساتي.

5. **الخلفية والسياق**: يعرض هذا القسم بإيجاز ظروف القضية المطروحة من الناحيتَين التاريخية والمؤسسية، على نحو يُساعد القارئ على تبيُّن جذور هذه القضية وأبعادها. ويمكن أن تتضمّن الفقرة التي تُعنى بذلك تعريفًا مبسطًا وموجزًا للظاهرة التي تكون محلّ الدراسة، من دون التوسع في الجدل الأكاديمي أو المفاهيمي، بل ينبغي توجيه التركيز إلى ما يحتاج إليه القارئ/ة لفهم الإطار العام للقضية المطروحة، والسياسات المرتبطة بها.

6. **التحليل والمناقشة**: يرتكز هذا القسم على تقييم البدائل السياساتية المقترحة لمعالجة القضية/المشكلة المتناوَلة، مع توضيح جدوى كل بديل في ضوء محددات الواقع والشروط التي تحكم الموضوع. وينطبق ذلك أيضًا على بيان التحديات المحتملة التي يمكن أن تواجه تنفيذ كل بديل. ويُفضَّل أن يتضمّن هذا القسم مُقارنةً نقدية متوازنة بين ما هو قائم من السياسات التي تكون محل النقاش والبدائل السياساتية المقترحة، بطرائق تُبرز للقارئ الفرص والمخاطر والمكاسب المحتملة بالنسبة إلى كل بديل. ويمكن أن يستخلص الباحث، في هذا القسم، البديل الذي يرى أنه يجب اختياره، سواء أكان مستمدًّا من البدائل أم مرجحًا لأحدها أم مستحدَثًا من الباحث نفسه، فضلًا عن تحديد البدائل الواجب استبعادها، مع توضيح أسباب اختيار البديل المقترح، وأسباب تفضيله على البدائل الأخرى. وتشجّع الدورية، في الحالات المناسبة، على تضمين نماذج مقارنة مختارة في هذا القسم، واستعمال الرسوم البيانية والجداول التوضيحية لدعم حجج الكاتب/ة، على أن تكون في مواضعها وسياقاتها الملائمة لها، وأن تكون قد استُخدمت في التحليل بطريقة واضحة.

7. **التوصيات**: تُقدَّم من خلال خطوات عملية محددة وواضحة، مشتقة من نتائج التحليل والنقاش والتقييمات الواردة في الورقة، وينبغي أن تكون قابلة للتطبيق، وأن تكون قد صيغت بلغةٍ مباشرةٍ. ويُفضَّل عَرضُها في "نقاط"؛ لتيسير قراءتها وفهمها، مع الإشارة إلى الجهات المسؤولة عن التنفيذ، والموارد المطلوبة، والمدى الزمني المقترح لتحقيقها (القريب/ المتوسط/ البعيد).

8. **توثيق المراجع والملاحق**: تُدرج قائمة تتضمن المصادر والمراجع المستعملة في إعداد الورقة (في نهايتها)، وتُوثَّق بحسب أسلوب التوثيق المعتمد لدى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وتُدرج أيّ ملاحق بيانية أو تفاصيل منهجية من شأنها أن تعزّز النقاش التحليلي في نهاية الورقة اجتنابًا لإثقال متنها.

ثانيًا: ضوابط كتابة ورقة السياسات

1. **اللغة**: تحرص الدورية على أن تكون لغة أوراق السياسات لغة سلسة ومباشرة في تعبيرها عن موضوع الورقة وطرحها، وأن تتّصف بالدقة والمحاجّة المنطقية الرصينة، على نحو يُسهِم في إيصال المضمون إلى القارئ/ة بأبسط أسلوبٍ وأوضح تعبير.
2. **الإيجاز والدقة**: تُشجع الدورية على تجنب الإطالة والغموض، وتُقدّر الإيجاز والدقة في عرض الأفكار؛ إذ ينبغي أن تُقدَّم المعلومة، أو الفكرة، بلغةٍ مكثَّفة مدعومة بالأدلة.
3. **عدد الكلمات**: تراوح عدد كلمات الورقة - بما في ذلك الإحالات المرجعية والهوامش، والقائمة البيبليوغرافية، والجداول والملحقات (إنْ وُجدت) - ما بين 3500 و5000 كلمة.
4. **المصادر والبيانات**: تُشجّع الدورية على استعمال البيانات والأدلة والمصادر الحديثة، وينبغي أن تُستمدّ من مصادرها الأصلية. فهذه المصادر مُقدَّمة، من حيث الأولوية، على المصادر الثانوية أو الناقلة عنها. والأساس في استعمال البيانات أن تكون متعلقة بوضوح بموضوع الورقة، وأن يُستنبط منها استدلال واضح؛ يضيف إلى النقاش، ولا يكون حشوًا زائدًا لا يضيف إلى الحجج والتقييمات أيّ معنى.
5. **تحديد الجمهور**: من الضروري تحديد الجمهور المخاطَب بموضوع الورقة؛ فهذا التحديد يضمن صياغة ما تناقشه الورقة وما تطرحه من نتائج بلغةٍ تناسب هذا المخاطب؛ سواء كان المخاطب من صنّاع القرار، أو من مؤسسات المجتمع المدني، أو من منظمات إقليمية ودولية، أو من أي جهة أخرى ذات صلة بالموضوع.
6. **الإفصاح وعدم تضارب المصالح**: تدعو الدورية الكاتب/ة إلى الإفصاح بوضوح عن أيّ جهةٍ داعمة ماليًّا أو مؤسسيًّا، وبيان ارتباط الكاتب/ة بأي من الجهات التي تتوجه إليها الورقة، مع تقديم إشارة في هذا الشأن في نهاية الورقة، اجتنابًا لتضارب المصالح.

بالإضافة إلى ما سبق، يُرجى مراجعة "معايير النشر" و"أخلاقيات النشر" المتاحة على موقع الدورية الإلكتروني: https://hikama.dohainstitute.org

تُرسَل الأوراق عبر نظام الباحثين، على الرابط الآتي: https://researchers.dohainstitute.org

للاستفسار، يرجى التواصل مع الدورية عبر البريد الإلكتروني: hikama@dohainstitute.edu.qa